

والاظهر يتضمنه وعلما هذا قول ورمضان اي صومه
الرمضان وقول الكفارات لا يتبين خبره الكليات
ما يتبين معول الاسم الفاعل قال الطيبي وفي المصنف
كفارات لا يتبين بالاضافة وغيرها والتكفير التقضي
والمراد هنا المحو وقول اذا اجبت الكليات على المصنف
سقط جزؤه ما دل عليه ما قبله وانما ذهبنا الى ان الصلوة لا
الصلوة تكفر بغيرها دون خمس صلوات الا حتى صلوات
لما ورد من الحديث الا قال الطيبي يعني اذا اجبت الصلوات
والصائم عن الكليات حتى لو اتاه لم يفقر حتى وما يتبين
قال الله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم
قال ابن الملا وهو قوله ضعيف وان قال التورثي والحبر
كانت لغتها شرح المشارق بل منسوب الى المعتزلة كما
شرح العقائري فالصحيح ما قاله النووي من ان هذا المعنى وان
كان محتملا لكنه ليس بمبرر لان سياق الحديث يباه به
معناه ان ما يتبين من الذنوب كلها مغفورا لا الكليات بل
الذاتية او فضل الله تعالى هذا مذهب أهل السنة انتهى
ابن حجر غير صحيح لما قدمناه قال الشيخ الكلامي يجوز ان يراد
من الكليات اى الاية الشريفة الشراء وجمع باعتبار النواحي
من اليهودية والنصرانية والمجوسية او يقال جمع ليوافق
الخطاب لان الخطاب ورد على الجمع لقوله تعالى ان يتبينوا فليبين
كل واحد اذا ضمت الكبيرة صاحبها صارت كليات انتهى وفيه
ان يجتنبوا حتى تكفروا ان شاء الله تعالى ويقفوا دون ذلك
لمن يشاء والاظهار ان الكليات على معناها المتعارف والمعنى
ان يجتنبوا عنها تكفركم سياتي بالطلاقات كما يدل عليه
الاحاديث الصحيحة والله اعلم قال ميرزا ولم يقل في الحديث
ان مكان اذا لان القائلين حال السلم الاجتناب عن الكليات
التي هي والاضهور ان ذلك الخبر والظرفية فهي قول اذا اجتنبت
الكليات وقت اجتنابها وخروجها عما يتبين ان المراد بها

انها لا تكفر قيل الظاهر ان المراد اجتنابها مرة تارة
السنة المذكورة مطلقا لكن ظاهره من مسلم ما لم يثبت كبيرة
استراطن ان يات كبيرة من حين فعل المكفر المبرور ثم ما افاده
الحديث من ان الكبيرة لا تكفرها الصلوات والاصوم واذا لم يخ
وانما يكفرها التوبة الصحيحة لغيرها نقل ابن عبد البر للاجماع
عليه بعد ما حكى في تمهيدته عن بعض حاضريه ان الكليات
يكفرها غير التوبة بخ قال هذا جهل وموافق للرجس وقوله
ان لا يضر مع الايمان ذنوب وهو مذهب باطل باجماع الامم
قال ولو كانت كما نعوالمركبة للامر بالتوبة معنى وقد اجمع
المؤمن انها فرض والعروض لا يبيح كمنها الا بالقصد
انتهى وقد قال القاضي عياض ما في الاحاديث من تكفير الصغار
فقط هو مذهب أهل السنة فان الكليات لا تكفرها الا التوبة
او حصة الله تعالى وهما لا تكفر بعمل فانقله عن ابن المنزوي
غيره ان بعض الاحاديث عام وفضل الله واسع مجمل على
المعنى لا غير فان قلت اذا وجد بعض الكفارات فالكفر غير
قلت اجاب له لولاه عن ذلك بان كل واحد من الكليات وان وجد
صغيرة او صافية كزورها والاكثار حسنة ورفعت بل درجات
وقال النووي وان صادف كبيرة او كبار رجونا ان يخفف من كبارها
اي من عذابها انتهى وليس في كلام تكفير لان معناه رفع اش
الذنوب بالعلمية لا تخفيف عذاب رواه مسلم قال ميرزا وهذه اللفظ
ورواه ابو حمزة ولم يذكر رمضان وعنه اي عن ابو هريرة قال
رسول الله عليه السلام ان رجلا اخبروني لو نيت ان تها بفتح
الها او سكنه اى جاري باب احكم اى مثلا يقتل وفي نسخة
ثم يقتل اى احكم فيه اى في الشهر وهو المبلغ من لفظ من كل يوم اى
وليس مع ان اللفظ من التوبة من كل الوجوه سماه اى حسن موافق
هل يستعمله من ذنوبه حتى يفتح الراد اى يخبره ما يبره قال ابن الملا
ويجب ان يخرجوا لظواهرها بيانية ولا يبعد كونها بجمعية
قالوا لا يبيح من ذنوبه حتى ولم يكفوا بل للتاكيد قال ذلك قال
الطيبي الفاء جزاء شرط اى اذا قرئتم بذلك وصح عنكم فهو انتهى